ملخص تنفيذى

أحدث التوجهات الإقتصادية...

فى إطار سعى وزارة المالية لإعلاء مبدأ الشفافية ومد جسور التواصل المجتمعى الدائم مع كافة أطياف المجتمع وإشراك المواطنين فى رؤية الحكومة للإصلاح المالى، قامت وزارة المالية بإصدار ونشر البيان التمهيدى ما قبل الموازنة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ بتاريخ ١٣ ابريل ٢٠٢٠ وإتاحته على الموقع الرسمى للوزارة www.mof.gov.eg. حيث يتم إصدار هذا التقرير فى كل عام فى مرحلة تسبق الإعداد النهائى للبيان المالى قبل إحالته للمناقشة فى البرلمان فى شهر يونيو. ويستعرض التقرير أحدث توجهات السياسة المالية للدولة المزمع تنفيذها بموازنة العام المالى القادم وكذا أهم الإفتراضات الكمية والرئيسية التى قد بنى عليها مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ وأهم الإجراءات الإصلاحية وأولويات الإنفاق العام وتعظيم الموارد والبرامج الإجتماعية ومستهدفات السياسة المالية المطلوب تحقيقها، مع القاء الضوء على حزمة القرارات التى أقرتها الحكومة للتعامل مع تداعيات تفشى جائحة كورونا لمساندة القطاعات والفئات المتضررة.

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد قامت العديد من المؤسسات الدولية بالإشادة بتحسن الأداء الاقتصادي المصرى حيث قامت مؤسسة ستاندر اند بورز للتصنيف الائتماني بالإعلان عن الإبقاء على التصنيف الائتمانى لجمهورية مصر العربية عند مستوى B مع الابقاء على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصرى (Stable Outlook)، وذلك على الرغم من تفشى جائحة كورونا وتداعياتها وتاثيراتها السلبية الهائلة على الاقتصاد العالمى وتأكيد كافة المحللين دخول الاقتصاد العالمى فى ركود كبير مع تراجع حركة التجارة العالمية وانكماش النشاط الاقتصادي فى كافة الدول المتقدمة والناشئة وكافة دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا باستثناء جمهورية مصر العربية، مما يعكس ثقة المؤسسات الدولية ومؤسسات التصنيف الائتمانى فى قدرة الاقتصاد المصرى على التعامل وتجاوز الأزمة الراهنة بسبب الاصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية التى قامت بها الحكومة فى السنوات الماضية مما اتاح قدر من المساحة والصلابة للاقتصاد المصرى تمكنة من التعامل مع التحديات والصدمات الخارجية.

وفى الوقت نفسه، فتسعى الحكومة المصرية ووزارة المالية بأن تجنب الاقتصاد المصرى حدوث أية اختلالات كبيرة تحد من قدرته وسرعتة على معاودة النمو وخلق فرص عمل كافية ومنتجة للشباب، لذلك تستهدف بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠٢١ وعلى مدار الاعوام المقبلة استمرار جهود الخفض التدريجى لمعدلات نمو دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي ليصل إلى نحو ٨٠% بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٣ وبما يسمح بتحقيق تحسن كبير وخفض فى أعباء فاتورة خدمة الدين، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الإنفاق العام من خلال ترتيب الأولويات بشكل يضمن خلق مساحة مالية (وفورات) على المدى المتوسط تسمح باستمرار زيادة الإنفاق على التنمية البشرية ومشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية لتتوافق مع الإستحقاقات الدستورية وكذلك التعامل بجدية مع تداعيات الركود الاقتصادي المصاحب لانتشار وباء الكورونا، وكذلك توفير مخصصات تحسين الخدمات المقدمة لضمان مستقبل أفضل للمواطنين وخلق مزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ محققاً ٥,٦٪، مقارنة بمتوسط قدره ٢,٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وجدير بالذكر أن مصر حصلت على المركز الثالث على مستوى العالم بعد الصين والهند فى معدل النمو المحرز، والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى **الأداء الإيجابى للاستثمار وصافي الصادرات بدلا من الاستهلاك الذي كان المحرك الرئيسي للنمو لسنوات عديدة**. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق على الصناعات التحويلية والغاز الطبيعي والسياحة والتشييد والبناء والاتصالات كأهم المحركات للنمو مما يسلط الضوء

على التحول لهيكل قطاعي أكثر استدامة. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧,٥% فى يونيو ٢٠١٩. وجارى العمل على نشر البيانات الخاصة بالعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨.

وقد حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بـ ٢,٣ نقطة مئوية فى ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بمساهمة قدرها ١,٩% فى العام السابق. **كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام** فى النمو مستقراً عند ١,٠ نقطة مئوية. فضلاً عن **مساهمة الاستثمارات فى النمو بنسبة** ٢,٢ نقطة مئوية، مقارنة بـ ٢,٤ نقطة مئوية فى العام السابق.

وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٥,٣% على أساس شهرى ليحقق ١٤١,٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٣٤,٦ نقطة خلال الشهر السابق، مدفوعاً بارتفاع المؤشر الفرعى للتشييد والبناء بـ ٤٧,٢% ليحقق ١٧٣,٩ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١١٨,١ نقطة خلال الشهر السابق. يليه قطاع السياحة الذى ارتفع بمقدار ١٠,١% ليصل الى ١٥٦,٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٤٢,٤ نقطة خلال الشهر السابق.

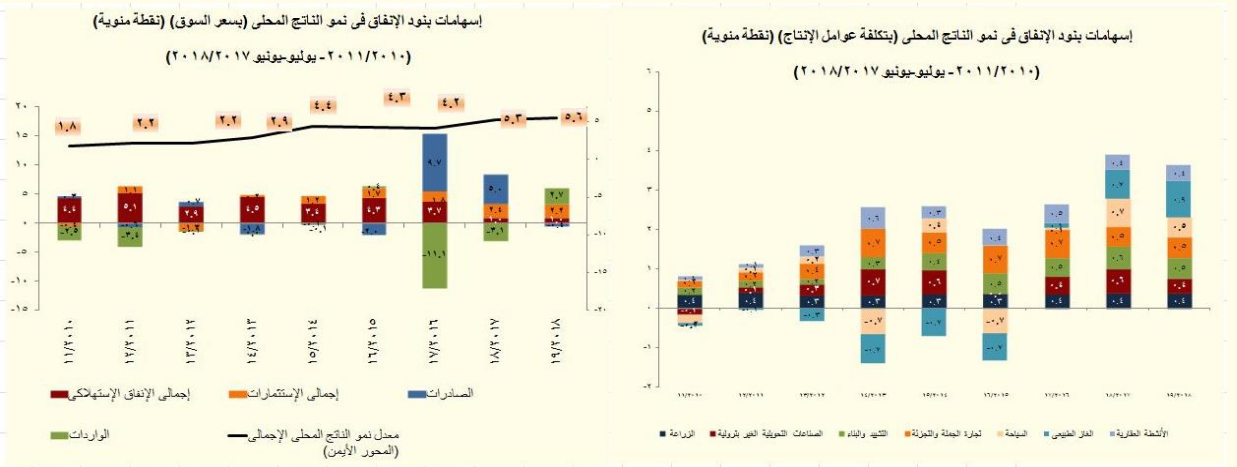

وعلى جانب الطلب، حقق الإستهلاك الخاص خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ معدل نمو سنوى بلغ نحو ٠,٩% ، مقارنة بـ ١,٠% في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٠,٨ نقطة مئوية). بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٢,٨% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ١,٧% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حققت الإستثمارات معدل نمو سنوي قدره ١٣,١% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢,٢ نقطة مئوية).

على الجانب الآخر، حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ ٢,٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١,٩ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت تلك التطورات في ضوء انخفاض معدل نمو الواردات بنسبة تفوق نمو الصادرات خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ بمعدل إنخفاض بلغ نحو ٨,٩% للواردات خلال عام الدراسة، لتحقق بذلك معدل مساهمة بلغ ٢,٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية بلغت ٣,١ نقطة مئوية خلال العام السابق). بينما إنخفضت الصادرات بمعدل اقل بلغ ٢,١% خلال عام الدراسة (بمعدل إسهام بلغ -٠,٤ نقطة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى).

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع السياحة والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٢٠,١% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨، مقابل العام السابق (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ٠,٥ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٧ نقطة مئوية خلال العام السابق). وقد حقق أيضاً قطاع الغاز الطبيعى الغير بترولي معدل نمو سنوى قدره ٢٠,٢% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٩ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠,٧ خلال العام السابق). كما حقق قطاع الاتصالات معدل نمو سنوى قدره ١٦,٧% خلال عام الدراسة (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنحو ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٣ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو سنوى قدره ٨,٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٥ نقطة مئوية). بالإضافة الى تحقيق قطاع الصناعات التحويلية الغير بترولية معدل نمو سنوى بلغ نحو ٣% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (بمعدل إسهام إيجابى بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣,٣% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٤ نقطة مئوية). كما حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو سنوى قدره ٣,٩% (مساهماً

في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠,٥ نقطة مئوية). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الأنشطة العقارية حقق معدل نمو سنوى قدره ٣,٩% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٤ نقطة مئوية خلال عام الدراسة).

- **تراجع مؤشر مديري المشتريات** ليسجل نحو ٢٩,٧ نقطة خلال ابريل ٢٠٢٠، مقارنة بـ٤٤,٢ نقطة خلال مارس ٢٠٢٠، وهو ما يعد أدني قراءة مسجلة للمؤشر منذ ابريل ٢٠١١ متأثرا بتبعيات جائحة فيروس كورونا، وخاصة علي قطاعي السياحة والتصدير.
- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٣٧ **مليار دولار خلال** ابريل ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **أما علي صعيد مؤشرات البورصة المصرية**، فقد ارتفع مؤشر EGX- بنحو ١٠ % ليحقدق ١٠٥٥٤ نقطة خلال شهر ابريل ٢٠٢٠، مقارنة بمستواه المحقق فى الشهر السابق والذى بلغ ٩٥٩٣,٩ نقطة.
- **ارتفعت حصيلة الايرادات السياحية** بنسبة ٢٨,٢% لتسجل **١٢,٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق. بما يعكس انتعاش أنشطة السياحة ويترجم الجهود التي تبذلها الدولة للنهوض بقطاع السياحة باعتباره أحد أعمدة الاقتصاد القومى التى تساهم فى زيادة معدل النمو وتوفير فرص العمل

القطاع المالى

- **قامت الحكومة فى ضوء الرؤية الإستراتيجية التى أعلنتها من خلال البرنامج الوطنى للإصلاح الإقتصادى باتخاذ العديد من الإجراءات الاصلاحية خلال الثلاث أعوام السابقة فى مختلف المجالات بهدف وضع الإقتصاد على مساره الصحيح نحو أداء يواكب إمكاناته والإستغلال الأمثل للطاقات الكامنة.** ولقد كان لتلك الإصلاحات أثر ملحوظ على تحسن مؤشرات الأداء المالى والتى تظهر فى استمرار تحقيق فائض أولى لنتائج الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٠/٢٠١٩.

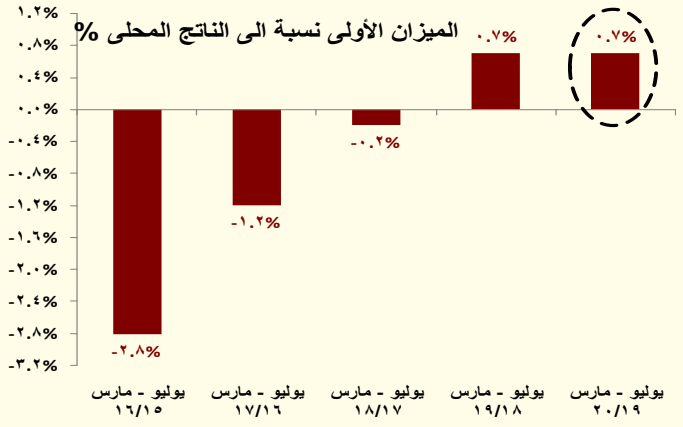

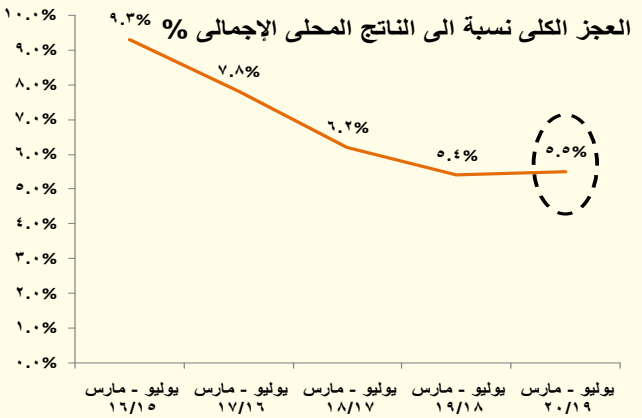

- **حيث تشير النتائج إلى تحقيق فائض أولي قدره ٤٠,٤ مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٠/٢٠١٩. وقد حقق العجز الكلى١ للموازنة العامة للدولة نحو ٥,٥% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة**

١/ يأتي الإرتفاع الطفيف فى العجز المالى الكلى نتيجة سداد الخزانة المبكر (خلال الربع الأول من ٢٠١٩/٢٠٢٠) لنحو ٣٣ مليار جنيه (٠,٥٦% من الناتج) لصالح صناديق المعاشات وهى تمثل كامل مستحقات الفوائد لصالح الصناديق للعام بأكمله بدلاً من سداد معظم هذه المبلغ في يونيو كما كان متبعاً فى السابق. وتأتى تلك المعالجة ضمن اتفاق التسوية بين الخزانة وصناديق المعاشات لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠. كما قامت الخزانة باستدعاء بعض السندات صفرية الكوبون وإعادة اصدار تلك السندات بسعر فائدة يقل عن سعر الاصدار بـ٤% مما استلزم سداد الفوائد المستحقة عن تلك السندات بشكل مبكر (أكتوبر ٢٠١٩ بدلا من ابريل ٢٠٢٠) وبقيمة ١٦ مليار جنيه. وقد اسفر ذلك عن تحقيق وفر في فاتورة الفوائد المستحقة على تلك السندات وهو ما حد من التكلفة الإضافية التى ستتحملها الخزانة مقابل اعادة تسعير سندات الخزانة الصادرة لصالح البنك المركزي بأسعار السوق (١٥,٥%)، بالإضافة الى تسعير سندات فروق تغير سعر الصرف الصادرة للبنك المركزى بقيمة ٢٥ مليار بعائد ١٥,٥% بدلا من ٠% كما كان متبعا. كما قامت وزارة المالية بتوفير تمويل خلال النصف الأول من العام المالي الحالي لسداد قيمة شهادات قناة السويس وقت استحقاقها بقيمة تقترب من ٦٠ مليار جنيه، بالإضافة الى توفير ما يزيد عن ٤٠ مليار جنيه لشراء شحنات إضافية تلبى احتياجات البلاد من المواد البترولية ولتكوين مخزون استراتيجي من المواد البترولية وللمساهمة في فض التشابكات المالية بين قطاعي البترول والكهرباء. كما قامت وزارة المالية بتوفير ما يزيد عن ٨٠ مليار جنية لصناديق المعاشات كجزء من التسوية المخصصة لهذا العام بقيمة ١٦٠,٥ مليار جنية.

الدراسة، مقارنة بنفس المستوى خلال نفس الفترة من العام المالى الماضي. وذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ٥,٦%، وإرتفاع المصروفات بنحو ٩,١% خلال فترة الدراسة.

- **وقد بلغت إجمالى الإيرادات نحو ٦٣٢,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢٠/٢٠١٩، لترتفع بنحو ٣٣,٦ مليار جنيه (بنسبة نمو ٥,٦%)، لتساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية وحدها بنحو ٤٧٤,٥ مليار جنيه من إجمالى الإيرادات** (تمثل ٧٥% من إجمالى الإيرادات) **مدفوعاً بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل** بنحو ١٠,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٧,١%) لتسجل ١٥٦,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث ساهم في ذلك إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ١٠,٨مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٩,٦%) لتحقق ٤٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة، مقابل ٣٦,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، كما ارتفعت الضرائب المحصلة من ارباح الشركات الأخرى بـ٩,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٨,٥%) لتحقق نحو ٦٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٠,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وإرتفعت الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ٥,٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٩%) لتحقق نحو ١٨,٦مليار جنيه خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى إرتفاع الضرائب المحصلة من السلع والخدمات بنحو ٣,٧ مليار جنيه (بنسبة ١,٥%) لتصل ٢٥١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وقد إرتفعت **الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ٢٥% من إجمالى الإيرادات) بنحو **٢٧,٥ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢١%) لتحقق ١٥٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣٠,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **وإرتفعت الحصيلة من عوائد الملكية بـ٥ مليار جنيه (بنسبة ١٠%)** لتحقق نحو ٥٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً في الأساس **بإرتفاع أرباح الأسهم من الهيئات الإقتصادية بنحو ٠,٥** مليار جنيه (بنسبة ٥,١%) لتحقق ١٠,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، **وإرتفاع أرباح الأسهم من الشركات العامة بنحو ٢ مليار جنيه** لتحقق ٥,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، **وإرتفاع أرباح الأسهم من الهيئة العامة للبترول بنحو ١,٤ مليار جنيه** لتسجل نحو ٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. **كما إرتفعت الحصيلة من بيع السلع والخدمات بنحو ٧,٦ مليار جنيه** (بنسبة ١٩,٨%) لتحقق ٤٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفعت الحصيلة من الإيرادات الأخرى بـ١٢ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣٠,٨%) لتحقق ٥١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

الأداء المالى خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠٢٠/٢٠١٩

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-مارس		معدل التغير
	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	
الإيرادات	**٦٣٢،٣٠٠**	**٥٩٨،٦٨٠**	**%٥,٦**
الضرائب	٤٧٤،٥٤٣	٤٦٨،٤١٠	%١,٣
المنح	٤،٠٠٠	٩٦٩	%٣١٣
الإيرادات الأخرى	١٥٣،٧٥٧	١٢٩،٣٠١	%١٨,٩
المصروفات	**٩٥٩،١٧١**	**٨٧٩،٠٤٦**	**%٩,١**
الأجور وتعويضات العاملين	٢١٦،٧٢٨	١٩٦،٠٥١	%١٠,٥
شراء السلع والخدمات	٤٦،٣٠٥	٤٢،٦٨٥	%٨,٥
الفوائد	٣٧١،٦٧٤	٣١٦،٩٨١	%١٧,٣
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٥٠،٧٦٨	١٧٤،٥٦٧	%١٣,٦-
المصروفات الأخرى	٦٠،٧٥٢	٥٧،٠٩٨	%٦,٤
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١١٢،٩٤٥	٩١،٦٦٥	%٢٣,٢
الميزان النقدى	**-٣٢٦،٨٧١**	**-٢٨٠،٣٧٦**	
صافى حيازة الاصول المالية	**٤،٣٨١**	**٩٧٢**	
الميزان الكلى	**-٣٣١،٢٥٢**	**-٢٨١،٣٣٨**	
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**٠,٧٪**	**٠,٧٪**	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٥,٥٪**	**-٥,٤٪**	

- **أما على جانب المصروفات**، فتستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى. وقد إرتفعت إجمالى المصروفات الحكومية بنحو ٩,١% خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إرتفع الإنفاق على دعم السلع التموينية بنحو ٠,٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ١,٩%) ليحقق نحو ٣٧ مليار جنيه. وإرتفاع الإنفاق على العلاج على نفقة الدولة بنحو ٢,٥ مليار جنيه ليحقق ٦,٥ مليار جنيه، مقابل ٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وإرتفاع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بـ١٨,٥مليار جنيه لتصل ٥٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.كما إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات بنحو ٣,٦ مليار جنيه (بنسبة نمو ٨,٥%) ليحقق ٤٦,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس نتيجة لزيادة الإنفاق على متطلبات الإنتاج والصيانة. كما إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) بنحو ٢١,٣ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٣,٢%) ليسجل ١١٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

• الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٤٨٣٤,٢ مليار جنيه (٧٨,٤% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٣٥٦,٢ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ٧٧,٢ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٠,٦ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. في حين تراجعت ديون البنوك إلى ٨,٧ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

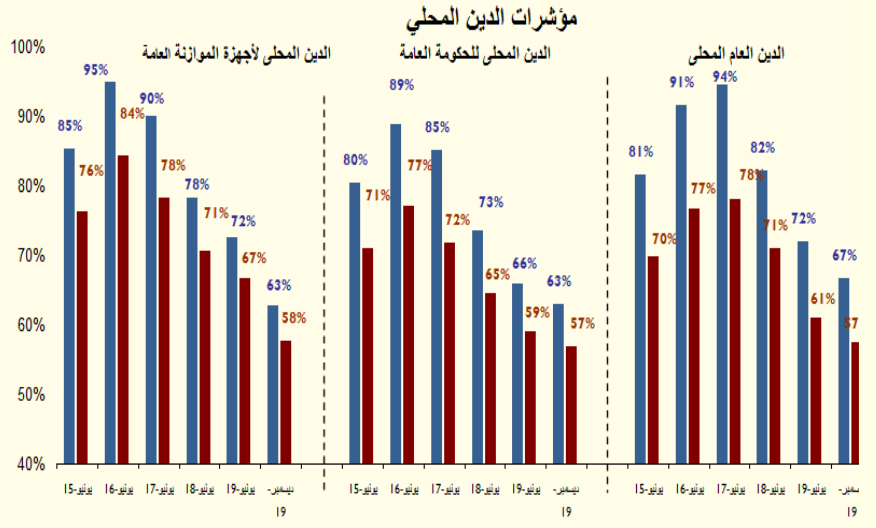

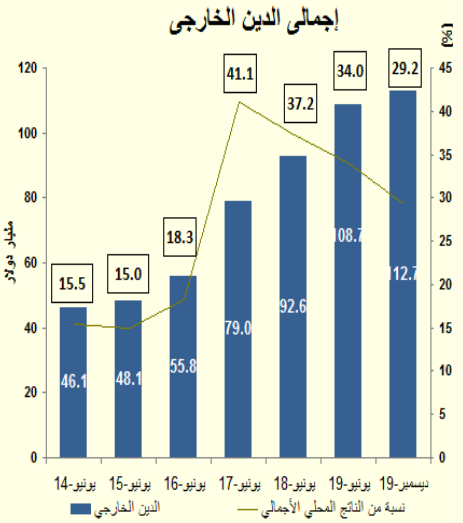

التضخم

تشير البيانات إلى إنخفاض معدل التضخم السنوى ليحقق نحو٥,١% خلال شهر مارس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٥,٣% خلال الشهر السابق. كما سجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعا ليصل الى نحو ٥,٨% خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٩/٢٠٢٠، مقارنة بـ١٤,٥% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق متأثرا بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام.

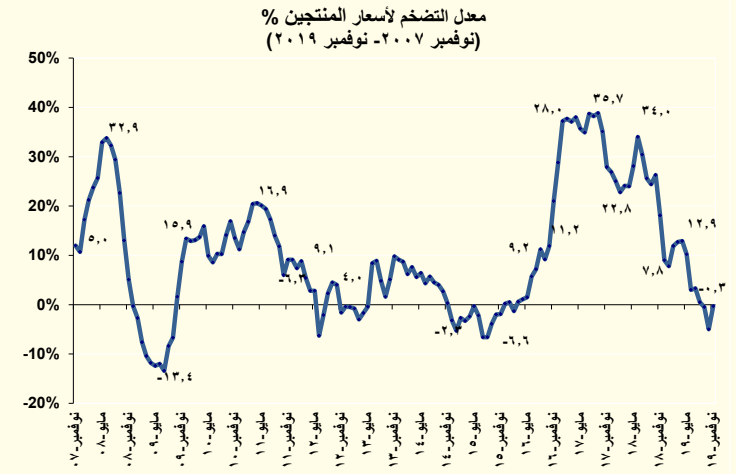

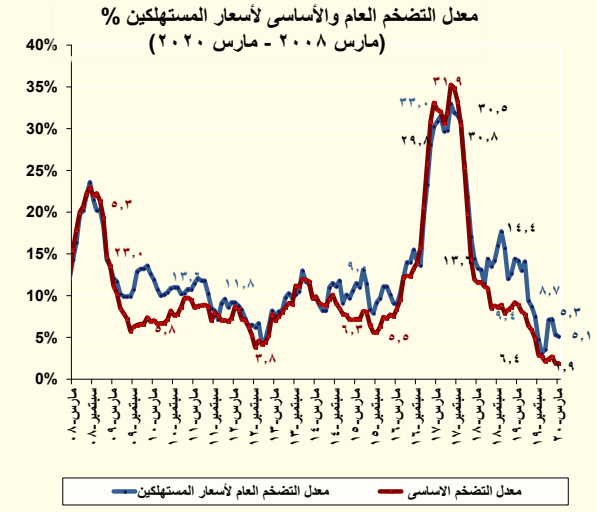

القطاع النقدى

- **وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي المصرى، فقد ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليحقق ١٤% (٤١٨٧,٦ مليار جنيه) في نهاية شهر فبراير ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٢,٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١١,٥% خلال فبراير ٢٠١٩.** ويمكن تفسير ذلك فى ضوء **ارتفاع معدل النمو السنوي لكمية النقود** إلى ١٩,٥% في فبراير ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٧,٥ % في الشهر السابق مدفوعا بزيادة معدل النمو السنوي للودائع الجارية بالعملة المحلية إلى ٢١,٩ % في فبراير ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٩% خلال الشهر السابق إلى جانب زيادة في معدل النمو السنوي للعملة المتداولة إلى ١٧,٣% في فبراير ٢٠٢٠ مقارنة بـ ١٦,١% خلال الشهر السابق، كما **ارتفع معدل النمو السنوى لأشباه النقود** ليحقق ١٢,٣% فى نهاية شهر فبراير ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١١,٣% خلال الشهر السابق، نتيجة ارتفاع معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية لتصل إلى ٢٢,٥% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢٠,٥% خلال الشهر السابق.

- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية** إلي ٥٢,٣% (٣٨٦,١ مليار جنيه) في نهاية فبراير ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٤٨,٦% في الشهر السابق، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع في معدل النمو السنوي لاحتياطات البنوك لتسجل قيمة موجبة بنحو ٥,٢% في فبراير ٢٠٢٠ ، مقارنة بقيمة سالبة -١٠,١% في الشهر السابق.

- وعلى نحو آخر، فقد **ارتفع معدل النمو السنوى لصافي الأصول المحلية** إلى ١١,١ %فى فبراير ٢٠٢٠ (٣٨٠١,٥ مليار جنيه)، مقابل ١٠,٠% في الشهر السابق وذلك فى ضوء إرتفاع المطلوبات من القطاع الخاص إلي ١٢,٣% مقابل ١١,١ % في الشهر السابق، كما ارتفعت المطلوبات من القطاع الحكومي إلي ١١,٢% مقابل ١٠,٧ % في الشهر السابق .

- **وقد ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع - باستثناء الودائع لدي البنك المركزي** - إلى ١١% (٤٣٠٦ مليار جنيه) في نهاية فبراير ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٠,٧% خلال الشهر السابق. **جدير بالذكر أن نسبة ٨٥ % من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي**، بينما **انخفضت نسبة القروض إلى الودائع** إلى ٤٣,٩% في نهاية فبراير ٢٠٢٠ ، مقارنة بـ٤٤% الشهر السابق.

- وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٢٠ **الإبقاء على أسعار الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى دون تغيير** عند ٩,٢٥%،و١٠,٢٥% و٩,٧٥% على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر الإئتمان الخصم عند ٩,٧٥%.

القطاع الخارجى

- **حقق ميزان المدفوعات فائضا كلياً بلغ نحو ٠,٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٩ /٢٠٢٠، مقابل عجز كلى قدره ١,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى.** ويأتى ذلك في ضوء **تحسن وتراجع عجز الميزان الجارى** بنحو ٠,٧ مليار دولار ليحقق ٤,٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة نتيجة لتراجع عجز الميزان التجارى غير البترولى وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل، بالإضافة إلى **تحقيق فائض في ميزان الحساب الرأسمالى والمالى** بلغ ٥,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

الامر الذي يمكن تفسيره على جانب المعاملات الجارية في ضوء ما يلي:

- **ارتفاع الصادرات السلعية غير البترولية** بنسبة ١١,٤% بنحو ٠,٩ مليار دولار لتحقق ٩,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تزايد الصادرات في الذهب، وأجهزة الإرسال والإستقبال للإذاعة والتليفزيون، والأدوية والأمصال واللقاحات، وأصناف الصيدلة، والمركبات العضوية وغير العضوية)، مما حد من تراجع الصادرات البترولية لتسجل ٥,٠ مليار دولار بسبب انخفاض الصادرات من البترول الخام والمنتجات البترولية على الرغم من ارتفاع الصادرات من الغاز الطبيعى.
- **تراجع الواردات السلعية غير البترولية** بنسبة -١,٨% بنحو ٠,٥ مليار دولار لتحقق ٢٧,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تراجع الواردات في حديد صب زهر، والقمح، وقطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات، والأدوية).
- **تراجع الواردات البترولية لتسجل ٥,٧٨ مليار دولار، مقابل ٥,٨٦ مليار دولار** نتيجة تراجع الواردات من المنتجات البترولية (بسبب وقف الاستيراد من الغاز الطبيعى اعتباراً من الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨) وارتفاع الواردات من البترول الخام.
- **إرتفاع تحويلات العاملين من الخارج** بنسبة ١٣,٥% بنحو ١,٧ مليار دولار لتحقق ١٣,٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة.
- **إرتفاع المتحصلات من رسوم المرور بقناة السويس** بنسبة ٣,٥% لتسجل ٣ مليار دولار.

أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية فقد حقق صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل نحو ٥,٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث **إرتفع صافى الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنحو ٠,٨ مليار دولار ليسجل تدفقات للداخل بلغت ٥,٠ مليار دولار خلال فترة الدراسة**، مقابل ٤,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد جاءت الزيادة في الإستثمارات الواردة إلى البلاد **في ضوء تزايد الإستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها لتصل ١,٢ مليار دولار، لتسجل نحو ٣,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة**. كما سجلت الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٥,٢ مليار دولار(مقابل صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٣,١ مليار دولار)، وذلك على الرغم من تقلبات الأسواق المالية العالمية وخاصة الأسواق الناشئة.